

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٥٤

الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	أوروغواي السيد بيرموديث
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	إيطاليا السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال السيد سيك
	السويد السيد سكوغ
	الصين السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا السيد دولاتر
	كازاخستان السيد عمروف
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيزن
	اليابان السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729823 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولا ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتبابة عن المجلس، أرحب بالسيد نيكولا ملادينوف الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أكرّس اليوم إحاطتي الإعلامية المنتظمة المقدّمة إلى مجلس الأمن للإبلاغ، باسم الأمين العام، عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وفي إحاطتي الإعلامية الثالثة هذه، سأركز مرة أخرى على التطورات الميدانية، وفقا لأحكام القرار، بما في ذلك فيما يخص الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى النهوض بعملية السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم توقف إسرائيل جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو احترمت جميع التزاماتها القانونية المترتبة عليها في هذا الصدد، على نحو ما دعا إليه القرار. ومنذ ٢٠ حزيران/يونيه، استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية بمستويات مرتفعة وبوتيرة ثابتة خلال هذا العام. وتركزت الأنشطة، خلال هذه الفترة في المقام الأول في القدس الشرقية المحتلة، حيث جرى

تقديم خطط لما يزيد عن ٣٠٠ ٢ وحدة سكنية في شهر تموز/يوليه، مما يشكل زيادة قدرها ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦ بأكمله. ويشمل ذلك خططاً لبناء حوالي ٦٠٠ ١ وحدة، مع توسيع نطاق بعض الوحدات في شمال القدس الشرقية، وكذلك في حي الشيخ جراح الفلسطيني، المحاذي للمدينة القديمة. وعلى الرغم من عدم تقديم خطط في المنطقة جيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنفت في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، أعمال البناء في المستوطنة الجديدة أميهاي في قلب الضفة الغربية.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إخلاء أسرة فلسطينية في حي الشيخ جراح، تسكن هناك منذ أكثر من ٥٠ عاماً، بعد معركة قانونية استمرت لفترة طويلة. ويقع المبنى في جزء من الحي قدمت بشأنه العديد من الخطط لبناء مستوطنات خلال شهر تموز/يوليه. ويجري تنفيذ إجراءات إخلاء في حق ما يناهز ١٨٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية، يسكن ٦٠ منها في حي الشيخ جراح.

وفي الوقت نفسه، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عن استمرار تدمير ممتلكات الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإن كان ذلك بمعدل أقل بكثير. إجمالاً، ومنذ بداية عام ٢٠١٧، تم تدمير ٣٤٤ بناية، يقع ثلثها في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٥٠٠ شخص. وفي المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، جرى في شهر آب/أغسطس، هدم أو الحجز على ثلاثة مرافق تعليمية، يدرس فيها ١٧٥ طفلاً، لعدم الحصول على تصاريح البناء، التي يعد من قبيل المستحيل حصول الفلسطينيين عليها.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، استولت ١٥ أسرة من المستوطنين الإسرائيليين بشكل غير قانوني على منزل أبو رجب/مشبلا، رغم الإجراءات القانونية الجارية بشأن ملكيتها. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أبلغت الحكومة الإسرائيلية، محكمة العدل العليا بأنها ستطرد المستوطنين خلال أسبوع واحد. لكن تم تأجيل ذلك الإجراء، بمقتضى الأمر القضائي المؤقت الصادر عن المحكمة.

الذين ارتكبوا هجوم ١٤ تموز/يوليه، وقتلوا على يد قوات الأمن. ومن بين القتلى الفلسطينيين الـ ١٩، قتل خمسة منهم أثناء الاحتجاجات والاشتباكات اللاحقة المتعلقة بالاضطرابات في القدس. وفي ٢١ تموز/يوليه، قام فلسطيني بقتل ثلاثة أفراد من أسرة إسرائيلية بوحشية، في هجوم إرهابي في مستوطنة حلميش بالضفة الغربية.

وفي رد فعل على الأحداث التي وقعت في الباحة المقدسة، أعلن الرئيس الفلسطيني عباس في ٢١ تموز/يوليه تجريد جميع الاتصالات مع إسرائيل على جميع المستويات، بما في ذلك التنسيق الأمني. وبعد ثلاثة أشهر من الهدوء، قام مسلحون فلسطينيون في ٢٦ حزيران/يونيه، و ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، و ٨ آب/أغسطس، بإطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. وردا على ذلك، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية خمس غارات جوية على غزة، مما أسفر عن إصابة ثلاثة فلسطينيين. وفي ١٧ آب/أغسطس، قتل فلسطيني على يد انتحاري، الذي قتل أيضا، بالقرب من الحدود المصرية في قطاع غزة. ويبدو أن هذا هو أول تفجير انتحاري يؤثر على قوات حماس في غزة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أيضا أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وقد جرى توثيق نحو ٢٦ حادثا، معظمها يتعلق بتخريب الممتلكات الزراعية الفلسطينية حول مدينة نابلس، والاعتداءات على الفلسطينيين في الخليل وحولها. وفي الوقت نفسه، وقع ٢٦ هجوما فلسطينيا على الأقل ضد المستوطنين الإسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات. كما استمرت عمليات الهدم العقابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بهدم خمسة منازل تملكها أسر الفلسطينيين الذين ارتكبوا هجمات.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني وحرية التعبير. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدر

وفيما يتعلق بالتطورات الأخرى ذات الصلة، اعتمد الكنيست القراءة الأولى لتعديل للقانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل. وإذا تمت الموافقة على القانون، فمن شأنه زيادة تكريس السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية. وفي ١٧ آب/أغسطس، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مؤقتا رسميا لتأجيل تطبيق ما يسمى قانون التنظيم. وفي ٣١ آب/أغسطس، صدر أمر عسكري بإنشاء إدارة لعمليات الخدمات المدنية، عزز وضع المستوطنات في المنطقة H2 في الخليل، مما زاد من توطيد الحضور الإسرائيلي هناك، وعزز الفصل والتقسيم، في هذه المنطقة المضطربة للغاية، حيث يسكن ما يناهز ٥٠٠ إسرائيلي وسط ٤٠.٠٠٠ فلسطيني.

تعتبر الأمم المتحدة جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة أمام تحقيق السلام. يبين القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، غير تلك التي اتفق عليها الطرفان خلال المفاوضات.

وأنقل الآن إلى مسألة العنف الذي لا تزال تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تسوية النزاع. يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الأطراف إلى منع ارتكاب هذه الأعمال، وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال التنسيق الأمني القائم. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بمستويات منخفضة نسبيا من الوفيات، فقد وقع عدد من الحوادث، لا سيما المتعلقة بالاضطرابات التي أعقبت الهجوم المميت الذي وقع في ١٤ تموز/يوليه، ضد اثنين من رجال الشرطة الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ١٩ فلسطينيا في الهجمات والاشتباكات والعمليات العسكرية الإسرائيلية، خمسة منهم في المنطقة ألف من الضفة الغربية. وقتل ثمانية إسرائيليين في الاشتباكات والهجمات، من بينهم ثلاثة من العرب الإسرائيليين

”لن يكون هناك أي اقتلاع للمستوطنات في أرض إسرائيل وسوف نعمق جذورنا، ونبنى، ونعزز ونستقر.“

كما وجه سياسيون إسرائيليون كبار آخرون نداءات متكررة لضم الضفة الغربية، وأعرب أحد أعضاء الكنيست عن رغبته في ”تدمير“ آمال إقامة الدولة الفلسطينية، مشيراً إلى ”أن هناك مجالا لتحديد وتحقيق التطلعات الوطنية لشعب واحد فقط - وهو الشعب اليهودي“.

وكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تأكيد الدعوة التي وجهتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى كلا الطرفين من أجل اتخاذ خطوات تعكس الاتجاهات السلبية على الأرض التي تعرقل حل الدولتين. في ١٠ تموز/يوليه، ففي ١٠ تموز/يوليه، تم التوقيع على اتفاق مؤقت لشراء الطاقة، لتشغيل أول محطة فرعية يملكها فلسطينيون ويقومون بتشغيلها في جنين والسماح بزيادة الإمدادات الكهرباء في شمال الضفة الغربية. وفي ١٣ تموز/يوليه، قامت الولايات المتحدة بتيسير التوصل إلى اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مما يتيح زيادة في إمدادات المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة كجزء من مشروع عام ٢٠١٣ لنقل المياه بين البحر الأحمر - البحر الميت.

والحالة لا تزال هشة للغاية في غزة. فقد تفاقم العجز المزمن في الطاقة كثيرا إثر قرار السلطة الفلسطينية تخفيض إمدادات الكهرباء إلى القطاع. وفي حين أن الوقود المصري قد مكن محطة الكهرباء في غزة من استئناف عملاتها، لا تزال إمدادات الكهرباء تقتصر على حوالي أربع ساعات في اليوم. ولا تزال الخدمات الأساسية في حوالي ١٩٠ ملرفقا من مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي تعتمد على المولدات الاحتياطية التي تعمل بوقود توفره الأمم المتحدة. في إطار نداء الطوارئ في غزة الصادر في تموز/يوليه، تم الإفراج عن أربعة ملايين دولارا إضافية من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل دعم الخدمات البالغة الأهمية. وتبلغ نسبة تمويل النداء حاليا ٣٢ في المائة.

الرئيس الفلسطيني قانون الجرائم الإلكترونية بموجب مرسوم. ومنذ ذلك الحين، ألقى القبض على ما لا يقل عن ستة صحفيين، وعلى أحد النشطاء في مجال حقوق الإنسان في الخليل، وعلى عدد آخر من الأشخاص. وعلى الرغم من أنه قد تم الإفراج عن معظمهم في وقت لاحق، فإن هذه الاعتقالات تثير مخاوف قوية من استخدام القانون للحد من حرية التعبير. وفي غزة، أُلقت حماس القبض في ٣ تموز/يوليه، على ناشط في وسائل التواصل الاجتماعي واحتجز لمدة أسبوعين تقريبا بتهمة التحريض ضد سلطات الأمر الواقع، بينما احتجز أحد الصحفيين لأكثر من شهرين لادعاءات غير واضحة بالتعاون مع السلطات في رام الله.

وأهاب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالطرفين أن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، ودعاهما إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب. وفي ذروة أزمة تموز/يوليو حول الأماكن المقدسة في القدس، استخدم المسؤولون والممثلون من جميع الأطراف خطابات استفزازية. وفي خضم ما كانت إلى حد كبير احتجاجات سلمية، دعت حماس وكبار مسؤولي السلطة الفلسطينية إلى التصعيد وإلى يوم غضب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت حماس وغيرها تمجيد الهجمات الإرهابية علنا، ووصفت مقتل ثلاثة إسرائيليين في منزلهم في حلميش بأنها ”بطولية“. وفي الوقت نفسه، دان الرئيس عباس صراحة الهجوم الذي وقع في ١٤ تموز/يوليه، وفي محاولة لتهديد التوترات في الأماكن المقدسة، دعا بعض الزعماء الفلسطينيين والسلطات الدينية من كلا الجانبين، المتظاهرين إلى تجنب أعمال العنف والاستفزاز.

وفيما يتعلق بالمستوطنات، واصل المسؤولون الإسرائيليون استخدام الخطابات الاستفزازية التي تؤيد التوسع. وفي ٣ آب/أغسطس، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي كلمة افتتاحية بمناسبة بدء تشييد ١٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة بيتار عيليت، أشاد فيها بإنجازات حكومته في تعزيز بناء المستوطنات. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قال

النشطة مع الشركاء الإقليميين. وأعرب عن التزامه الشخصي بمساعدة الطرفين على العودة إلى مفاوضات هادئة، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي، والاتفاقات السابقة.

وفي أيلول/سبتمبر، استضافت مصر وفوداً من حماس وفتح في محاولة لتعزيز الوحدة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى قرار كسر الجمود الذي اتخذته قيادة الأمر الواقع في غزة بحل اللجنة الإدارية ودعوة الحكومة إلى العودة للقطاع.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عقدت النرويج في نيويورك اجتماعاً للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، بحضور نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، السيد زياد أبو عمرو؛ ووزير المال والتخطيط في السلطة الفلسطينية، السيد شكري بشارة؛ والوزير الإسرائيلي للتعاون الإقليمي، السيد تراتشي هانغي. واتفق الحاضرون على أنه ثمة حاجة إلى المزيد من الإجراءات المنسقة بغية إحراز تقدم بشأن الاستدامة المالية، والتنمية الاقتصادية، وإعادة الأعمار، وتحقيق الانتعاش في غزة. وأشار أيضاً إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن معالجتها على النحو الكافي بدون إحراز تقدم في عملية السلام. وفي الختام، أود أن أتشاطر وإياكم بعض الملاحظات العامة بشأن الفترة المشمولة بالتقرير.

إن استمرار التوسع الاستيطاني، وعلى الأخص خلال هذه الفترة في القدس الشرقية المحتلة، يجعل الحل القائم على دولتين متعذراً بصورة متزايدة، ويقوّض الإيمان الفلسطيني بجهود السلام الدولية. وبالإضافة إلى المستوطنات غير الشرعية، فإن ممارسة هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتشريد الفلسطينيين تقوّض آفاق تحقيق السلام. واستمرار العنف ضد المدنيين والقيام بأعمال التحريض يؤديان إلى إدامة الخوف والريبة بشكل متبادل، ويعوقان أي جهد يرمي إلى سد الفجوات القائمة بين الجانبين. وأحث مرة أخرى كلا

ولكي تنهي السلطة الفلسطينية المواجهة، فقد ظلت ثابتة في موقفها إزاء طلباتها من حماس بحل اللجنة الإدارية التي أنشأتها في آذار/مارس، والسماح لحكومة الوفاق الوطني بتولي مسؤولياتها في غزة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قبلت حماس بهذه الشروط رسمياً. والآن، لم يتبين بعد ما إذا كان سيتم تنفيذ الاتفاق وإعادة إمداد غزة بالكهرباء.

لقد عدت للتو من رحلة إلى قطاع غزة، ويسعدني أن أحيط مجلس الأمن علماً في جلسة مغلقة بشأن التطورات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية وعودة الحكومة إلى غزة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ أي تطورات تتعلق بتمييز الدول الأعضاء، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، واصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تحقيق هدف السلام. نرحب باجتماع المجموعة الرباعية، المعقود في ١٣ كانون الثاني/يناير، بهدف مناقشة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن تدهور الحالة في غزة. وفي آب/أغسطس، سافر وفد الولايات المتحدة إلى المنطقة، واجتمع مع المحاورين الإقليميين، مع التركيز على إحياء عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ووافقت جميع الأطراف على مواصلة العمل من أجل إحلال السلام الدائم وتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، وصل الأمين العام إلى المنطقة في ٢٧ آب/أغسطس في أول زيارة رسمية له إلى إسرائيل وفلسطين. وأكد بقوة من جديد موقف الأمم المتحدة المتمثل في أنه لا بديل لحلّ الدولتين، واقترح اتباع نهج ثلاثي المسار لإنهاء الاحتلال وتعزيز آفاق السلام: أولاً، عملية سياسية جادة لها هدف نهائي واضح يتمثل في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام واعتراف متبادل؛ ثانياً، بذل الجهود المتزامنة الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين؛ ثالثاً، المشاركة

وفي الختام، أود أن أشدد على أن العمل الجماعي والحازم من جانب الطرفين، والمنطقة، والاجتماع الدولي أمر ضروري للشروع في عملية سياسية جادة، استناداً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يكون من شأنها تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وإنهاء الاحتلال، والتوصل إلى حل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. وكما قال الأمين العام في زيارته الأخيرة، "إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل مكتوف الأيدي ويسمح بتدهور الحالة. فلدينا دور ومسؤولية تجاه دعم الطرفين لحل هذا الصراع".

وبالتوافق مع تلك المسؤولية، يأتي الالتزام بالقيام بما هو ضروري لإرساء مستقبل سلمي ومزدهر وآمن للفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملا دينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيقولا ملا دينوف، على إحاطته الإعلامية المفعمّة بالمعلومات، وأن نكرر مرة أخرى كامل دعم أوروغواي للعمل الذي يقوم به.

إن أوروغواي تنظر بعين التقدير إلى التقرير المقدم بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونكرر اهتمامنا بكفالة أن يجري تعميم تقارير كهذه خطياً، على غرار جميع التقارير الأخرى المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن المواضيع التي تشكل جزءاً من جدول أعمالنا، وذلك قبل انعقاد الجلسات بطريقة تمكن الأعضاء من تحليل مضمونها والتعليق عليه بمزيد من التفصيل.

ونحن نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يخلف عواقب إنسانية وسياسية

الطرفين على إظهار التزامهما بنبذ العنف، والتصريحات المؤججة للمشاعر، والأعمال الاستفزازية.

ولقد كان اتفاق جنين خطوة أولى هامة نحو اتفاق إسرائيلي فلسطيني شامل يتعلق بشراء الطاقة، ومن شأنه أن يفضي إلى مزيد من الاستقلال الذاتي الفلسطيني في مجال الطاقة. وإنني أشجع الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق البحر الأحمر - البحر الميت، بغية تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من الحصول على المياه التي تشتد الحاجة إليها.

وعلى الرغم من أن جميع المبادرات الرامية إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني هي موضع ترحيب، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به كجزء من العملية السياسية الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية. فالتنمية الاقتصادية، على أهميتها، ليست بديلاً عن السيادة وإقامة الدولة. وكما دعا إليه الأمين العام، يجب أن تُبدل بالتوازي الجهود الرامية إلى تحقيق السيادة والدولة على السواء.

والمصالحة بين الفلسطينيين لا تزال بالغة الأهمية لمنع استمرار التصعيد، واستعادة الأمل في المستقبل. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الذي صدر عن حماس مؤخراً والذي يعلن عن حل اللجنة الإدارية في غزة، والموافقة على السماح لحكومة الوفاق الوطني بتحمل مسؤولياتها في غزة.

وأشيد بالسلطات المصرية على جهودها الدؤوبة لتحقيق زخم إيجابي كهذا. ويجب على جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة لاستعادة الوحدة، وفتح صفحة جديدة للشعب الفلسطيني. وينبغي لذلك أن ييسر إزالة الحواجز الإسرائيلية التي تطبق على غزة، تمثيلاً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). والأمم المتحدة على استعداد لدعم كل الجهود التي تصبّ في هذا الاتجاه. ومن المهم للغاية إيلاء الأولوية لمعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة، وعلى الأخص أزمة الكهرباء التي تؤدي إلى الشلل.

يجري تنفيذه بنجاح، فسيكون من الضروري أن تكون التدابير مصحوبة باتفاقات تتعلق بالأمن، ونزع سلاح حماس، ونبذ العنف، وتدمير إسرائيل بوصفه الهدف المعلن.

وخلال جميع المناسبات التي اجتمع فيها مجلس الأمن للنظر في قضية فلسطين، كنا نصرّ على ضرورة التخلي عن خطاب الكراهية والتحريض. ونحن نكرر القول إن السلام سيتحقق من خلال المفاوضات، وإن السبيل نحو التفاوض سيتحقق من خلال الابعاءات. وبالإضافة إلى الابتعاد عن الكراهية، يجب إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات بين البلدين المتخاصمين. علاوة على ذلك، يجب إعادة القتلى من كلا الجانبين المتخاصمين. فعلى سبيل المثال، إن أسرتي هادار غولدين وأورون شاول ما فتئتا تنتظران منذ عام ٢٠١٤ لتتمكننا من تكرمهما عن طريق إقامة مراسم دفنهما.

وكما ذكر الأمين العام غوتيريس خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة، تدرك أوروغواي أنه ليس هناك بدائل من الحل القائم على دولتين. وتؤكد أوروغواي دعمها القوي لقيام دولتين مستقلتين، ولحق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفي ظل التعاون المتجدد الخالي من أي تهديدات أو أفعال تنتهك السلام، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ويجب التوصل إلى اتفاقات بشأن القدس وغيرها من المسائل، مثل الحصول على مياه الشرب بشكل عادل، واحترام الأماكن المقدسة.

وحان الوقت لتنشيط أفق سياسي يعيد الطرفين إلى مائدة المفاوضات، وهي عملية لا بد أن يدعمها اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيكون من الضروري للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية بذل كل الجهود لتجنب الأعمال الاستفزازية غير الضرورية التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر والعنف، اللذين يعرقلان جميع جهود المجتمع الدولي من أجل استئناف المفاوضات الثنائية.

وأمنية في كلا البلدين وفي المنطقة بأسرها. وخلال الأشهر التسعة منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم يُجرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذه، بالتوافق مع تصريحات لإسرائيل حول توسيع بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. ونحن نكرر القول إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام والحل القائم على وجود دولتين.

وسوف يذكر ١٠٠ طفل وأسره شهر آب/أغسطس أيضاً باعتباره الشهر الذي أقدمت فيه السلطات الإسرائيلية، للأسف، على هدم ثلاث مدارس في الضفة الغربية أو تعريضها للأضرار بأوامر من منسق أعمال الحكومة في المناطق. فمدرسة جبّ الذيب التي تقع شرق بيت لحم والتي أنشأها الاتحاد الأوروبي وتمّ إنجازه قبل ثلاثة أسابيع، هُدمت في اليوم ذاته الذي شهد بدء الدراسة فيها. كذلك هُدمت روضة الأطفال الكائنة في تجمع بدو جبل البابا، وفقدت مدرسة أبو النوار الأساسية مصدرها الوحيد للكهرباء، أي الألواح الشمسية. وإن أعمالاً كهذه لا تساهم في خفض التصعيد. ومن الضروري اتخاذ تدابير إضافية.

وحتى قبل بضعة أيام، لم تتخذ الأطراف أي خطوات لعكس الاتجاهات التي تهدد حل الدولتين، وفقاً للتقرير الأخير الذي أصدرته المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نشعر بالتقدير حيال الإعلان الذي أصدرته حماس الأسبوع الماضي وعرضت فيه على السلطة الفلسطينية أن تستعيد سيطرتها على قطاع غزة بعد عقد من الزمن. فالحالة المأساوية والمقلقة التي يعيشها مليوناً نسمة من سكان غزة، الذين هم دوماً على شفا أزمة إنسانية خطيرة، تشكل تهديداً خطيراً للسلام وتنتطوي على خطر نشوب صراع مسلح آخر.

وإن إعادة توحيد فلسطين في ظل حكومة شرعية وديمقراطية واحدة أمر ضروري من أجل تلبية تطلعات الشعب الفلسطيني. ويمكن لإعادة التوحيد هذه أن تحسّن بشكل كبير الظروف المعيشية في تلك المنطقة. وإذا أريدَ لهذا الاتفاق أن

على مواصلة نقل سكانها إلى الأرض الفلسطينية، في انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهي لا تزال ترفض الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن بناء الجدران في الأراضي المحتلة. وترفض الاعتراف بأن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل خرقاً للقانون الدولي، حسبما خلصت إليه محكمة العدل الدولية.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، اتخذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) تحديداً نتيجة لاحتلال إسرائيل الوحشي للأراضي الفلسطينية. ويشير القرار إلى أن أحد المبادئ الأساسية لإحلال السلام في الشرق الأوسط انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال ذلك النزاع. وحتى الآن، لا يزال هذا القرار لم ينفذ.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتفاقم بسبب أزمة الكهرباء في قطاع غزة. ومن أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات في حالات الطوارئ، يجري الاعتماد على المولدات الكهربائية المعرضة بصورة مستمرة لخطر نقص الوقود أو الاستخدام المفرط، ولا يمكن بسبب القيود المفروضة الحصول على قطع الغيار والمولدات الكهربائية البديلة. ويحدونا الأمل في أن تنتهي هذه الحالة الصعبة فوراً وأن يحظى السكان المدنيون الذين يقيمون في هذه الأراضي بإمكانية الحصول على أحوال معيشية أكثر إنسانية. ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى إنفاذ مطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، بأن توقف فوراً وبصورة كاملة حصارها غير القانوني المفروض على القطاع، الذي يشكل عقاباً جماعياً للسكان المدنيين الفلسطينيين، عن طريق جملة أمور منها الفتح الفوري والمستمر وبدون شروط للمعابر الحدودية من أجل إيصال المعونة الإنسانية والسلع التجارية وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنها.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإننا نطلب أن يقدم التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في

وفي الختام، وكما ظللنا نفعل منذ عام ١٩٤٧، فإننا نود أن نحدد التأكيد على التزام أوروغواي الثابت نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومن أجل هذا الهدف الذي طال السعي لتحقيقه، يلزم الطرفين استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، وهو الخيار الوحيد الذي سيمكن من التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين، وإنهاء الاحتلال الطويل وغير القانوني، وتحقيق الرفاه والأمن لشعبيهما.

ولا نبعد سوى شهرين من حلول الذكرى السنوية السبعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي أقر تقسيم فلسطين وإقامة دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. وهذا الحل أيدته بشكل حاسم أوروغواي، اقتناعاً منها بأن من شأنه أن يجعل بإمكان إسرائيل وفلسطين أن يعيشا معاً في سلام وبحدود آمنة. بيد أنه بالرغم من الجهود المستمرة، لا تزال هذه العملية للأسف لم تكتمل. ولا يزال المجتمع الدولي يأمل بأن يتخذ قادة إسرائيل وفلسطين كل التدابير للمضي قدماً بهذه العملية نحو تحقيق السلام الحقيقي والدائم.

السيد إينشوستي جوردن (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الإثيوبية للمجلس على عقد الإحاطة الإعلامية اليوم.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوصفها بلد مسالماً، تعتقد أن السبيل الوحيد لضمان تحقيق السلام العادل والدائم في النزاع بين إسرائيل وفلسطين يمر عبر الحوار الصادق والتعبير الواضح عن الإرادة السياسية على كلا الجانبين بهدف تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. واستناداً إلى ذلك الاقتناع، نوّكد من جديد التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وبعقد مناقشة في أجواء تتيح تكافؤ الفرص في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

إن السياق الحالي يتطلب منا، انطلاقاً من المقاعد التي نشغلها، وضع حد فوري للسياسة التوسعية لإسرائيل، التي تصر

القائم على استيفاء حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في إقامة دولة وحق إسرائيل في الأمن. ونقترح البدء من تشجيع تدابير بناء الثقة بين الطرفين اتساقا مع ركيزة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية.

ومن الناحية الأخرى، تشيد كازاخستان بجهود الولايات المتحدة الدبلوماسية الرامية إلى استئناف عملية السلام ومبادرات رئيس الولايات المتحدة ترمب مع قادة كلا البلدين في وقت المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونناشد المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط تنشيط أعمالها على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي في سياق الجهود التي يبذلها الجانب الأمريكي في ذلك الاتجاه. كما نشيد بجهود الاتحاد الروسي ومصر الرامية إلى ضمان وحدة الفصائل الفلسطينية، ونحث جميع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية على الاندماج في هيكل سياسي وطني واحد.

وعلى المسار الإنساني، لا نزال نراقب الحالة الصعبة في قطاع غزة، التي نرى أنها تسهم في عدم الاستقرار والإحباط الذي يمكن أن يوجج النزاع والأنشطة الإرهابية. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الرسمية لكلتا إسرائيل وفلسطين على المساعدة في حل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

وأخيرا، ومن أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة التي طالت معاناتها، فإننا سنقوم بجمع وتوليف أفضل ما يمكننا العثور عليه من معلومات. وينبغي أن تجري بحثا جماعيا بشأن أفضل السبل لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه هذا الجزء من العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

شكل خطي، الأمر الذي سيسمح لنا بتحليل تنفيذ القرار بالتفصيل، وأن يتضمن التقرير خرائط مستكملة لجميع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتود بوليفيا أن تعرب عن التزامها بالتنفيذ السريع للقرار بدون مزيد من التأخير، ونناشد جميع أعضاء مجلس الأمن توحيد الجهود لتحقيق ذلك فوراً. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ جميع قرارات المجلس بنفس الصرامة والالتزام اللذين يتطلبهما التنفيذ، لتحقيق الهدف الوحيد المتمثل في ضمان السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، تجدد دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد على تأييدها لتقرير مصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة حرة وذات السيادة ومستقلة في إطار الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود

أن نعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص ملادينوف على المعلومات المستكملة الشاملة والموضوعية التي قدمها.

وعلى المسار السياسي، أعربنا بالفعل مرات عديدة من قبل عن موقفنا إزاء مسألة توسيع المستوطنات، ولا يزال موقفنا العام بدون تغيير، ومتوازن ومتسق، ولذلك لن آخذ وقت مجلس الأمن للإعراب عنه مرة أخرى. وأود فقط أن أضيف أن مبدأ قيام دولتين لشعبين مقبول عموماً لكلتا إسرائيل وفلسطين، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بوصفه أحد الأسس لإرساء السلام الدائم في الشرق الأوسط. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تعيق استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وفي ضوء ما تقدم ذكره، فإننا نؤيد اتخاذ الخطوات الملموسة التي ستحافظ على إمكانية التعايش السلمي بين الدولتين وتعزز آفاق السلام